واردات عدد .....
21 أفريل 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2026/28

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995

و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية

الفصل الأول :

يضاف إلى القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية فصل 17 مكرر وفصل 17ثالثا وفصل 17رابعا وفصل 17خامسا وفصل 17سادسا وفصل 17سابعا كما يلي:

الفصل 17مكرر

في إطار تسوية الوضعيات العقارية، يمكن للدولة إسناد حق ملكية أو حق عيني عقاري لفائدة الأشخاص الطبيعيين تونسيي الجنسية الذين يثبت قيامهم باستصلاح العقارات الدولية الفلاحية واستغلالها بصفة فعلية، شخصية ومتواصلة لمدة لا تقل عن خمس وعشرين (25) سنة سابقة لدخول هذا القانون حيز النفاذ.

ويشترط أن يكون العقار خاليًا من كل نزاع جدي مع مصالح الدولة، أو بعد تسوية النزاعات القائمة طبق الإجراءات القانونية المعمول بها، وأن يثبت قيام المستغل بإحداث غراسات أو تجهيزات فلاحية ثابتة.

يتم ذلك مقابل ثمن يضبط طبقًا للتشريع الجاري به العمل، مع مراعاة الاستثمارات المنجزة من قبل المستغل.

2026/28

الفصل 17 ثالثا

تتولى اللجنة الفنية الاستشارية الجهوية للأراضي الدولية الفلاحية، المحدثة بمقتضى الأمر عدد 386 لسنة 1984 المؤرخ في 3 مارس 1984، كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، النظر في مطالب التسوية المنصوص عليها بهذا القانون.

وتكون قرارات اللّجنة معلّلة، وتحال إلى الوزير المكلف بأملاك الدولة، ولا يمكن رفضها إلا بقرار معلل.

الفصل 17 رابعا

لا يمكن تعليق أو حرمان المستغلين الفعليين للعقارات الدولية الفلاحية من الانتفاع بالخدمات العمومية الفلاحية، وخاصة التزود بالمياه أو الربط بالشبكات الفلاحية، بسبب عدم استكمال إجراءات التسوية العقارية.

ويُعتبر كل قرار مخالف لذلك قابلاً للطعن طبق التشريع الجاري به العمل.

الفصل 17 خامسا

لا يمكن للمستفيد من التسوية المنصوص عليها بالفصل 17 مكرر التفويت في العقار موضوع التسوية لمدة عشرين (20) سنة ابتداءً من تاريخ تسجيل الحق.

كما يترتب عن التسوية رفع اليد عن العقار من أملاك الدولة وإسناد الحق للمستفيد طبق الصيغ القانونية المعمول بها.

ويترتب عن مخالفة شرط عدم التفويت بطلان عملية التفويت اللاحقة، مع إمكانية استرجاع العقار لفائدة الدولة طبق الإجراءات القانونية الجاري بها العمل.

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995

و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية

الفصل 17 سادسا

يتعيّن على المنتفع بالتسوية مواصلة استغلال العقار لأغراض فلاحية طبق التشريع الجاري به العمل.

وفي صورة ثبوت إهمال الأرض أو تغيير صبغتها الفلاحية دون ترخيص قانوني، يمكن للدولة استرجاع العقار بعد توجيه تنبيه كتابي للمعني بالأمر ومنحه أجلًا معقولًا لتدارك الوضع، وذلك طبق الإجراءات القانونية المعمول بها.

الفصل 17 سابعا

تعتبر الغراسات والتجهيزات الفلاحية الثابتة التي أحدثها المستغل بوسائله الخاصة ملكًا له.

ولا يمكن المساس بحقوقه فيها في إطار تسوية وضعيته العقارية إلا طبق التشريع الجاري به العمل ومع مراعاة حقوقه المكتسبة.

وفي صورة إسناد الملكية أو أي حق عيني، تؤخذ بعين الاعتبار القيمة الحقيقية للغراسات والتجهيزات المنجزة من قبل المستغل عند ضبط المقابل المالي.

الفصل الثاني

تفتح آجال تقديم مطالب التسوية لمدة خمس (5) سنوات ابتداءً من تاريخ دخول هذا القانون حيز النفاذ.

وتلتزم اللّجان الجهوية بالبت في المطالب في أجل أقصاه اثنا عشر (12) شهرًا من تاريخ إيداعها.

الفصل الثالث :

تطبق أحكام هذا القانون للمناطق الواحية التي تتميز بخصوصية فلاحية واجتماعية، وخاصة ولايات توزر وقبلي وقفصة، وذلك اعتبارًا لطبيعة الاستصلاح التقليدي المعتمد على الجهود الذاتية للفلاحين.

واردات عدد .....
21 أفريل 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2026/28

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995

و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية

شرح الاسبـــــاب

شهدت العديد من المناطق الفلاحية بالجمهورية التونسية، وخاصة المناطق الواحية بولايات الجنوب، منذ ثمانينات القرن الماضي، قيام عدد هام من الفلاحين باستصلاح أراضٍ دولية فلاحية بوسائلهم الذاتية، حيث تولّوا غراسة النخيل وإحداث تجهيزات فلاحية وبنية إنتاجية متكاملة، في غياب تدخل مباشر من الدولة في مرحلة أولى.

وقد تلا ذلك تدخل الدولة لاحقًا عبر تهيئة هذه الأراضي وتوفير البنية الأساسية، خاصة من خلال إحداث شبكات الريّ والتزود بالمياه والطاقة.

إلا أنّ الوضعيات العقارية لهؤلاء المستغلين بقيت إلى حدّ اليوم غير مسوّاة، حيث اقتصر الإطار القانوني المعتمد على إبرام عقود كراء، وهو ما أفرز وضعيات قانونية هشّة وغير مستقرة، لا توفّر الضمانات الكافية لاستدامة النشاط الفلاحي أو تحفيز الاستثمار.

وقد ساهم هذا الوضع في بروز إشكاليات متعددة، من بينها تعطّل مسارات التسوية، وتنامي التحوزات العشوائية، وتفاوت في تطبيق النصوص القانونية بين مختلف الهياكل الإدارية.

2026/28

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995

و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية

تهدف هذه المبادرة إلى:

1. تسوية الوضعيات العقارية التاريخية للأراضي الدولية الفلاحية المستصلحة، في إطار قانوني واضح وشفاف.
2. إنصاف الفلاحين الذين تولّوا استصلاح الأراضي واستثمارها بصفة فعلية ومتواصلة منذ عقود.
3. تكريس الاستقرار العقاري كرافعة أساسية لدعم الاستثمار الفلاحي وتحسين الإنتاجية.
4. ضمان حماية حقوق الدولة في الأراضي الدولية الفلاحية، في إطار توازن مع حقوق المستغلين.
5. تثمين الغراسات والتجهيزات الفلاحية المنجزة بوسائل خاصة، والاعتراف بها كحقوق مكتسبة.
6. الحد من المضاربة العقارية وضمان توجيه الأراضي موضوع التسوية للاستغلال الفلاحي المستدام.
7. دعم صغار الفلاحين وتمكينهم من إطار قانوني مستقر يعزّز ديمومة نشاطهم.

تندرج هذه المبادرة في إطار تطوير أحكام القانون عدد 21 لسنة 1995، وخاصة الفصل 17 منه، وذلك من خلال:

- إقرار آلية قانونية استثنائية ومؤطرة لتسوية وضعيات الاستغلال الفعلي طويل المدى للأراضي الدولية الفلاحية؛

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995

و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية

- تدعيم دور اللجان الفنية الجهوية في دراسة المطالب على أساس المعاينة الميدانية والتثبت من جدية الاستغلال؛
- تكريس مبدأ تعليل القرارات الإدارية بما يعزز الشفافية ويحدّ من تضارب التأويلات؛
- حماية الاستثمارات الفلاحية المنجزة باعتبارها حقوقًا مكتسبة تستوجب الاعتراف والتثمين؛
- ضبط شروط قانونية واضحة لمنع التفويت والمضاربة، مع المحافظة على الصبغة الفلاحية للأراضي؛
- التنصيص على ضمان استمرارية الانتفاع بالخدمات العمومية الفلاحية وعدم ربطها بإجراءات التسوية العقارية.

من شأن هذا التنقيح أن يفضي إلى:

- تحقيق استقرار عقاري فعلي لفائدة الفلاحين، بما يدعم الاستثمار والإنتاج؛
- تحسين مردودية الأراضي الفلاحية المستصلحة وإدماجها في الدورة الاقتصادية المنظمة؛
- تقليص النزاعات العقارية والحدّ من التحوزات العشوائية؛
- توحيد الممارسات الإدارية وتعزيز نجاعة تدخل الدولة؛
- دعم التنمية الفلاحية بالمناطق الريفية والواحية وتحسين ظروف العيش بها.

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995

و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية

تندرج هذه المبادرة التشريعية في إطار تنفيذ التوجّهات الاستراتيجية للدولة في المجال الفلاحي، كما تم التأكيد عليها خلال أشغال المجلس الوزاري المضيّق المنعقد بتاريخ 15 أفريل 2026، والذي خصّص للنظر في سبل النهوض بالمنظومات الفلاحية وتعزيز الأمن الغذائي والمائي.

وقد أكّدت الحكومة، في هذا السياق، على أن القطاع الفلاحي يُمثل ركيزة من ركائز الأمن القومي، وعلى ضرورة دعم صمود المنظومات الفلاحية وتحسين إنتاجيتها، وتذليل الصعوبات التي تعترض صغار الفلاحين، باعتبارهم فاعلًا أساسيًا في تحقيق التنمية الفلاحية وضمان استدامتها.

وتستجيب هذه المبادرة مباشرة لهذه التوجّهات من خلال:

- تكريس الاستقرار العقاري كشرط أساسي لتحفيز الاستثمار الفلاحي والرفع من الإنتاجية؛
- دعم صغار الفلاحين وتمكينهم من إطار قانوني واضح ومستقر؛
- الإسهام في تعزيز السيادة الغذائية عبر تثمين الأراضي المستغلة فعليًا وإدماجها في الدورة الاقتصادية؛
- دعم السيادة المائية من خلال تشجيع الاستغلال المسؤول والمستدام للموارد المائية؛
- المساهمة في تحسين ظروف العيش بالمناطق الريفية ودفع التنمية الجهوية؛
- الانخراط في التوجهات الوطنية الرامية إلى إرساء فلاحة مستدامة دامجة وقادرة على مواجهة التحديات المناخية والاقتصادية.

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995

و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية

وعليه، فإن هذه المبادرة تمثل ترجمة تشريعية عملية للتوجهات الوطنية الكبرى في المجال الفلاحي، وتساهم في تحقيق أهداف الدولة المتعلقة بالأمن الغذائي والسيادة الوطنية والاستقلالية الاقتصادية.

إنّ تسوية الوضعيات العقارية للأراضي الدولية الفلاحية المستصلحة لا تمثّل فقط معالجة لإشكال قانوني قائم، بل تُعدّ مدخلًا أساسيًا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز الاستثمار، ودعم صمود القطاع الفلاحي.

وبالتالي، فإن اعتماد هذا التنقيح من شأنه أن يرسّخ مقوّمات العدالة العقارية، ويكرّس دور الفلاح كفاعل محوري في تحقيق التنمية المستدامة والسيادة الوطنية.

2026/28

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

واردات عدد .....
21 افريل 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 مارس 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	رمزي الستوري	
2	محمد حسنا	
3	مختار عيفاوي	
4	منير الكمّوسي	
5	عزيز بن الحفاز	
6	خالد حسين مير كيي	
7	[illegible]	
8	[illegible]	
9	النوري جريدي	
10	محمد الماجدي	
11	[illegible]	
12	[illegible]	
13	[illegible]	
14	[illegible]	
15		

2026/28

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/28

باردو في، 2026-4-21

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، رمزي الستّوي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 جويلية 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية 2026/1280

مجلس نواب الشعب

باردو في، 2026 جويلية 21

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، محمد ..... عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/28

باردو في، 26/04/21

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، مختار عبد الفتاح .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 جوان 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـــاء

2026/28

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 2026/04/21

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..... حسّ الكعبي .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 [illegible] 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/28

باردو في، 2026.04.21

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، عزيز بن الأخضر
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 جويلية 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/28

باردو في، 2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..... حاتم مكي بن يزيد .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 جوان 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/28

باردو في، 2026 ف 21

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..... عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/28

باردو في 26-04-2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، محمد الهنامي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 جوان 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم **بمضمونه** وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2026/28

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 24 مارس

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، النوري جريدي .....
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2026/28

باردو في، 28 / 01 / 2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، محمد الماجدي
عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 جوان 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2026/28

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، 2026/4/21

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..... عبد الكريم الهاروني .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 13 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

2026/28

باردو في، 21/4/2026

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، صلاح الدين جابري

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 23 أفريل 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء

2026728

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

باردو في، .....

تصـــريح

بتبنّي مقترح قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، ..... عزيز دعاس .....

عضو مجلس نوّاب الشّعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهوريّة التّونسيّة لسنة 2022 والفصل 122 من النّظام الدّاخلي لمجلس نوّاب الشّعب،

أصرّح وأنّي أتبنّى عرض مقترح القانون حسب البيانات التّالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون يتعلّق بتنقيح و إتمام القانون عدد 21 لسنة 1995 و المؤرخ في 23 فيفري 1995 المتعلّق بالعقارات الدولية الفلاحية.
عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون	**03 فصول**

وإنّي على تمـــام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونيّة قصد النّظر في إمكانيّة المصادقة عليه.

الإمضـاء